أنباء سورية

ترامب يتعهد بالقضاء على تنظيم داعش في 30 يوماً

أردوغان يعلن إطلاق معركة شرق الفرات ضد «قسد» خلال أيام

عواصم ـ وكالات: أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عزم بلاده إطلاق حملة عسكرية في غضون أيام، ضد مسلحي قوات سوريا الديموقراطية «قسد» التي يسيطر عليها الأكراد، تزامنا مع إعلان وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» إنجاز نقاط المراقبة شمال سورية على الحدود التركية ما يوحي بجولة جديدة من التوتر بين الجانبين.

وخلال قمة الصناعات الدفاعية التركية في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، قال أردوغان أمس: «سنبدأ عملية لتحرير شرق الفرات من المنظمة الإرهابية الانفصالية خلال الأيام القليلة المقبلة». لكنه أكد أن تركيا ليس لديها أي عداء لا تجاه الإدارة الأميركية ولا الجنود الأميركيين الموجودين في سورية.

وأضاف أردوغان: «بهذا المفهوم، أكدنا ونؤكد أننا سنبدأ حملتنا لتخليص شرق الفرات من المنظمة الإرهابية الانفصالية في غضون أيام» في إشارة الى قسد التي تتلقى دعما أميركيا غير محدود وتعتبرها أنقرة امتدادا لحزب العمال الكردستاني. وبالتزامن مع الإعلان التركي، كشفت تقارير إعلامية ان قادة عسكريين من «الجيش الحر» خرجوا إلى تركيا لعقد اجتماع لم تحدد ماهيته، بحسب ما نقل موقع «عنب بلدي» عن مصدر في الجيش الحر، مشيرا إلى ان هؤلاء القادة «لم يعودوا إلى ريف حلب» بعد.

وقبل ذلك، نقل الموقع ذاته عن قائد «الجيش الوطني» هيثم عفيسي، قوله: «نحن على أتم الاستعداد لأي حملة عسكرية شرق الفرات».

وأضاف ردا على سؤاله عن الوجهة الأولى للعملية العسكرية، «ستكون شرق الفرات من مدينة تل أبيض وما حولها»، بعيدا عن مدينة منبج المتفق عليها بموجب خارطة الطريق بين أميركا وتركيا.

وكانت مصادر عسكرية تحدثت عن أن تركيا تسعى لمشاركة مقاتلي المنطقة الشرقية المنخرطين في «الجيش الوطني» في معركة تل أبيض، وذلك لتحقيق هدفين: الأول كونهم أبناء المنطقة التي سيدخلونها، والثاني كون المقاتلين على خبرة ودراية كبيرة بالمنطقة الشرقية وطبيعتها الجغرافية.

وتخضع تل أبيض لسيطرة «وحدات حماية الشعب الكردية التي تهيمن على «قسد». وتعد شقيقا مكملا لمدينة «أقشا قلعة» المقابلة لها في تركيا، وتعتبر المدينتان جزءا واحدا، وتجمع بينهما طبيعة جغرافية مشتركة، إضافة إلى تركيبة سكانية متداخلة.

إعلان أردوغان جاء عقب إعلان البنتاغون أنها أنجزت إقامة نقاط مراقبة قرب الحدود التركية لمنع حصول أي مواجهة بين الجيش التركي والأكراد، ضاربة بذلك عرض الحائط بالطلب الذي قدمته رسميا أنقرة لواشنطن للعدول عن إقامة هذه النقاط.

وقال المتحدث باسم الوزارة الكولونيل روب مانينغ إنه: «بأمر من وزير الدفاع جيم ماتيس، أقامت الولايات المتحدة مراكز مراقبة في المنطقة الحدودية شمال شرق سورية لمعالجة المخاوف الأمنية لتركيا، حليفتنا في الناتو (حلف شمال الأطلسي)».

وأضاف: «نحن نأخذ مخاوف تركيا الأمنية على محمل الجد ونحن ملتزمون بتنسيق جهودنا مع تركيا لتحقيق الاستقرار في شمال شرق سورية».

وبحسب واشنطن فإن الهدف من إقامة هذه النقاط هو التأكد من أن قسد «لن تنسحب من المعركة» ضد داعش.

من جهته، أكد المبعوث الأميركي للتحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» بريت ماكغورك، أنهم سيواصلون البقاء بسورية لحين تشكيل «قوات أمن داخلية»، لضمان استمرار الحفاظ على المكاسب التي تم تحقيقها من التنظيم.

وفي السياق ذاته، أكد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن الحرب ضد «داعش» شارفت على الانتهاء، وأنه سيتم القضاء على كل إرهابي داعش في غضون 30 يوما.

جاء ذلك في كلمة ألقاها ترامب أمس الأول، خلال مشاركته في حفل بالبيت الأبيض للتوقيع على قانون ينص على حماية ودعم الأقليات بكل من سورية والعراق. وأضاف ترامب قائلا: «لقد فعلنا الكثير ضد داعش، لقد بقيت أعداد قليلة للغاية من هذا التنظيم في تلك البقعة من العالم، ولن يبقى منهم أحد خلال 30 يوما».

سيدة سورية لاجئة من البوكمال وابنتها ذات الاربع سنوات تتدفآن على «وابور الكاز» في غرفتها في قبو احد الابنية في الباب بريف حلب (أ.ف.ب)

«البنتاغون» تعلن إنجاز نقاط المراقبة على الحدود التركية

تقرير إخباري

منظمات حقوقية: الدولة السورية تصادر ممتلكات المعارضين لها

بيروت ـ رويترز: يلجأ النظام السوري إلى قانون مكافحة الإرهاب الأقل شهرة بين القوانين التي سنت في السنوات القليلة الماضية لمصادرة أملاك معارضين وعائلاتهم، بوتيرة ازدادت مؤخرا بعد استعادته السيطرة على مناطق كانت خاضعة لفصائل المعارضة، وفق ما قالت منظمات حقوقية ونشطاء طالتهم هذه الإجراءات.

فمع استقرار المشهد في الصراع السوري، على الأقل في الوقت الراهن، واستعادة الرئيس بشار الأسد السيطرة على كبرى المدن، يتنامى التركيز على أسلوب تعاطيه مع المناطق التي انتفضت ضده في العام 2011. وينصب الاهتمام الدولي على متابعة سياسات النظام، على سبيل المثال التشريع المعروف بالقانون رقم 10، الذي قد يتيح لحكومته انتزاع أملاك سكان في معاقل المعارضة التي تكبدت أكبر الخسائر في الحرب.

وفي حين لم يدخل القانون رقم 10 حيز التنفيذ بعد، يستخدم قانون مكافحة الإرهاب بالفعل لمصادرة الممتلكات بما في ذلك أملاك أشخاص لم يشاركوا في أعمال عنف، وفق ما قالت منظمات لحقوق الإنسان.

من بين هؤلاء، مهندس معماري شارك في الاحتجاجات ضد الأسد في بداية الانتفاضة ونشر مواد مناهضة للحكومة على الإنترنت فخسر منزله ومكتبه وأرضه الزراعية في الغوطة بريف دمشق، بالإضافة إلى سيارته. وقال «بالأرض إلنا ذكريات من وقت ما كنا صغار. ربينا نحنا وياها سوا. البيت عمرته بإيدي كل زاوية فيه وكل نقطة فيه ساويتها بإيدي من تعبي ومن شغلي».

ويعيش المهندس السوري اليوم في محافظة إدلب بشمال غرب البلاد عقب فراره مع كثيرين من سكان الغوطة بعد أن سيطر النظام عليها بدعم روسي مفتوح.

وطلب الأشخاص الستة الذين تحدثوا إلى «رويترز» عن مصادرة أملاكهم عدم الكشف عن هوياتهم بعدما وردت أسماؤهم في أوامر مصادرة، إذ انهم معرضون لخسارة ممتلكاتهم نهائيا، وفي كثير من الحالات مازال يعيش أفراد من أسرهم في المناطق التي عادت لسيطرة النظام ويخشون على حياتهم.

وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي قوائم تعتقد منظمات حقوقية أنها دقيقة، تثبت صدور مئات أوامر تنفيذية لأحكام بالحجز الاحتياطي قد تطال ربما آلاف الأشخاص.

تلقى المهندس المعماري للمرة الأولى أنباء عن إجراءات أمنية صادرة ضده حينما شطبته نقابة المهندسين من عضويتها تنفيذا لأمر أمني وألغت معاشه التقاعدي.

وعلى الرغم من انضمامه للاحتجاجات ضد الأسد من بدايتها إلا أنه أكد عدم حيازته للسلاح او استخدامه في أي مرحلة من مراحل النزاع وعدم مشاركته في الإدارة المحلية في منطقة الغوطة الشرقية.

وفي ذروة حصار الغوطة الشرقية عام 2016، حاول المهندس بيع سيارته. وقال لـ «رويترز» عبر تطبيق هاتفي للرسائل الفورية «حاولت بيع سيارتي. قلنا السمسار بالشام إنو طلع مكتوب على كشف الإطلاع إنو محجوز على أملاكنا المنقولة وغير المنقولة هو وشركاؤه وأولاده وزوجته لسبب أمني. تفاجأنا مما اضطرنا لبيع السيارة قطع من دون نمرة. بعتها بـ 190 ألف ليرة (نحو 580 دولارا) بسبب حاجتنا للمال».

ومع تهجيرهم إلى إدلب مع آلاف آخرين في إطار اتفاق استسلام الغوطة الشرقية، تركت العائلة النازحة وراءها بيتا ومكتبا وأرضا زراعية وضعت الدولة يدها عليها بالكامل.

لكن أصحابها ليسوا بوارد الاستغناء عنها. وقال الابن الأكبر للمهندس الذي يعيش في ريف حلب مع عائلته الصغيرة «والله شي صعب وصف بيت ربينا فيه كل حياتنا وأرض كبرنا مع كل شجرة زرعناها فيها. ما بخفيك إني مشتاق لبوابه وشبابيكه وحتى عتبة البيت. مشتاق ترجع تجتمع عيلتنا فيه كلها. شتتنا الحرب وتوزعنا بين السعودية ولبنان وتركيا ومصر». وبعد مرور عام على اندلاع الانتفاضة، عدل الأسد قوانين مكافحة الإرهاب وأصدر مرسوما يمنح المحاكم سلطة إصدار أوامر مصادرة أملاك خاصة لأسباب أمنية.

● التقرير كاملاً على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw

أنباء لبنانية

رعد وصف الطرح بـ «عصف الأفكار» وللبحث صلة

مصادر: عون اقترح على حزب الله حكومة من 18 وزيراً

بيروت ـ عمر حبنجر

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» عن طرح الرئيس ميشال عون على وفد حزب الله الذي التقاه عصر الثلاثاء حكومة من 18 وزيرا، تضم 9 وزراء مسلمين (3 سُنة و3 شيعة و1 درزي) مقابل 9 مسيحيين (4 موارنة و3 ارثوذكس و1 كاثوليكي و1 ارمني). واضافت المصادر ان هذا الاقتراح كان من جملة اقتراحات، وهو ما وصفه رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد بـ «عصف الافكار».

مصادر نيابية نقلت لـ «الأنباء» عن الرئيس نبيه بري ان احدا لم يطرح عليه هذا الامر، لكنه لم ينف طرحه على وفد حزب الله.

وكانت «الأنباء» اشارت الى التداول بأفكار بعضها يطرح حكومة من 32 وزيرا، والآخر يفضل حكومة من 14 وزيرا، وواضح ان تصغير حجم الحكومة يحد من شهوات المستوزرين، ويمكن رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري من السيطرة اكثر على الوضع الحكومي.

الجديد المحقق من الحركة التشاورية للرئيس عون هو موضوع مكاتبة مجلس النواب في نطاق محاولة اعادة النظر في تكليف الحريري، ويبدو ان الرئيس بري ساهم في اقناع الرئيس عون بتخطي مثل هذا التوجه الخطر على السلامة الوطنية.

لكن حزب الله الذي اوفد رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد والمعاون السياسي للامين العام السيد حسن نصرالله، حسين خليل، للتشاور مع الرئيس عون لم يوفر له التسهيلات المرتجاة، اولا لأن «عصف الافكار» الذي تحدث عنه النائب رعد لم يفض الى بلورة افكار حاسمة، وثانيا لأنه مجرد الايحاء بقبول الرئيس عون توزير احد اصدقاء اللقاء التشاوري السني المحسوب على حزب الله من حصة الرئيس حتى بدأ البعض يربط هذه الخطوة بتنازل تيار المردة عن وزارة الاشغال، وكأن ثمة من يهيئ عقدة جديدة قبل حل عقدة توزير سنة 8 آذار!

النائب رعد ختم كلامه بالقول: للبحث صلة، وهذه العبارة حمالة اوجه بالطبع.

وتقول المصادر المعنية ان الرئيس عون ابلغ مشاوريه رفضه حكومة من 24 وزيرا، فيما يرفض الرئيس سعد الحريري حكومة من 32 وزيرا، وكان الحل الوسط برأيه 18 وزيرا. واعتبر وفد حزب الله ان هناك ازمة في الشكل والمضمون، وهنا اكد الرئيس عون على ضرورة اجتماع الرئيس الحريري بنواب اللقاء التشاوري وان من حقهم التمثل بالحكومة.

وفي جواب الرئيس عون تراجع عن موقف سابق مؤيد للرئيس الحريري الذي يوافق على لقاء النواب الستة كأفراد وليس ككتلة، ويرفض ان يوزر احدهم من أي حصة، ولا يمانع باعتمادهم شخصية غير نيابية صديقة كوزير من حصة الرئيس عون.

بدوره، قال النائب وليد سكرية، عضو كتلة الوفاء للمقاومة وعضو اللقاء التشاوري السني المستحدث، في تصريح اذاعي حول اتجاه الرئيس عون نحو طرح شخصية مقربة من اللقاء التشاوري ترضي الرئيس المكلف وانه لن يكون هناك وزير من اللقاء التشاوري، ان جوهر الموضوع ان الرئيس المكلف لا يعترف بنتائج الانتخابات النيابية، ويتصرف وكأن الانتخابات حصلت على القانون الاكثري، والآن هناك عشرة نواب سنة خارج تيار المستقبل، فهل يعترف التيار بأن هناك عشرة نواب سنة خارج تيار المستقبل؟ ليعترف اولا، واذا وافق على من يختاره النواب وزيرا يمثلهم فلماذا لا يقبل بأحد هؤلاء النواب؟ وهل الشعب انتخب النواب ام انتخب الشخص الذي عليهم تسميته؟ وفي المعلومات ان النواب الستة يطرحون واحدا من اثنين من بينهم: فيصل كرامي او عبدالرحيم مراد، وفي حين ان كرامي مرفوض من فريق التيار الوطني الحر لتحالفه مع سليمان فرنجية ومراد مرفوض من الرئيس الحريري لكونه مدعوما من دمشق. والمطروح عمليا وزير من حصة الرئيس عون يكون من خارج اللقاء السني وشخصية غير استفزازية يسميها اعضاؤه.

رئيس المجلس النيابي نبيه بري الذي يدعم توزير احد اعضاء اللقاء لم يستبعد تكرار ما حصل في حكومة نجيب ميقاتي عندما تخلى عن مقعد وزاري شيعي من حصته من اجل توزير فيصل كرامي، بحيث بات للسنة 7 وزراء مقابل 5 للشيعة، على ان يكون النائب قاسم هاشم عضو كتلة بري هو الوزير السني الاضافي البديل لاحد وزراء امل الشيعة.

الرئيس ميشال عون مستقبلا «نواب سنة 8اذار» في بعبدا (محمود الطويل)

«القوات» تجدد المطالبة بتفعيل الحكومة المستقيلة

أي كارثة يخشى الرئيس عون؟

بيروت: كان لافتا تقصد الرئيس ميشال عون التطرق الى الملف الحكومي في المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع الرئيس النمساوري ألكسندر فان ديربيلين، محذرا من الكارثة في حال لم تنجح مبادرته الجديدة. لم يحدد الرئيس عون ماهية وطبيعة هذه الكارثة التي ستحل إذا لم تشكل الحكومة قريبا، وحيث ان الوضع في لبنان لا يحتمل فراغا حكوميا طويلا مثلما احتمل فراغا رئاسيا لمدة سنتين وأكثر. فلا يمكن الاستمرار مع حكومة تصريفالأعمال، ولا يجدي البحث عن بدائل وخيارات لتعبئة هذا الفراغ وتعويضه مثل «تشريع الضرورة» أو تفعيل حكومة تصريف الأعمال.

«السيناريو الكارثي» الذي ألمح إليه الرئيس عون وهو يدق جرس الإنذار الأخير وليس المبكر، يمكن تخيله وتصوره في سلسلة انهيارات اقتصادية وأمنية وسياسية تأخذ الأشكال التالية:

1ـ خروج الأزمة المالية والاقتصادية عن السيطرة مع وصول الأرقام والمؤشرات الى الخط الأحمر. فتتبدد «مليارات سيدر» ويبلغ العجز في الموازنة وميزان المدفوعات مستوى قياسيا، وتعجز الحكومة عن تأمين الأموال للإنفاق العام ولخدمة الدين العام، وتحصل حالة هلع وذعر في الأسواق المالية مع طلب كثيف على الدولار ونزوح أو «فرار» الأموال الى الخارج وانهيار سعر صرف الليرة ووضع المصارف قيودا على السحوبات والتحويلات.

2ـ «فوضى الشارع» مع نزول الأزمة الاقتصادية الاجتماعية (بامتداداتها السياسية والطائفية) إلى الشارع، عبر اعتصامات وتظاهرات تتطور الى أعمال عنف وتكسير وتخريب على الطريقة الفرنسية. ويكون انتقال للوضع اللبناني من «مرحلة القمصان السود» والانتشار المسلح، الى مرحلة «السترات الصفر» والانتشار المطلبي الذي تدخل على خطة جهات مجربة أو مستثمرة لهذا الواقع الجديد.

3ـ سقوط التسوية السياسية التي قام عليها «العهد». هذه التسوية المدعومة من حزب الله قوامها «ثنائية عون ـ الحريري» في السلطة التنفيذية، والتفاهمات المبرمة مع الثنائي الشيعي، وشراكة المستقبل وحزب الله في الحكومة، والالتزام بالقواعد والأطر الدستورية السياسية التي رسمها اتفاق الطائف.

فأي انهيار في هذه التسوية الشاملة التي خدمت وصمدت حتى الانتخابات النيابية، سيهدد مجمل الاستقرار السياسي ويغير في قواعد اللعبة والاشتباك الداخلي، وسيدفع بالأزمة من أزمة حكومة يكون فيها مصير الحريري السياسي «على المحك» الى أزمة نظام يصبح فيها اتفاق الطائف مطروحا على بساط البحث في مؤتمر حوار وطني جديد في لبنان أو خارجه.

النائب محمد الحجار لـ«الأنباء»: ابتداع معايير ومعادلات جديدة يخلّ بالتوازنات الطائفية

بيروت ـ اتحاد درويش

رأى النائب عن كتلة المستقبل د.محمد الحجار ان هناك أقصى التعاون بين الرئيسين العماد ميشال عون والرئيس المكلف سعد الحريري في سبيل إخراج الحكومة من عنق الزجاجة، لافتا الى ان المشاورات بينهما قائمة للوصول الى حل للأزمة الحكومية. معتبرا ان موضوع توجيه رسالة الى المجلس النيابي أمر لا يعارضه احد لأن البند 10 من المادة 53 من الدستور واضحة لجهة الصلاحية المطلقة المعطاة لرئيس الجمهورية في ان يوجه رسالة الى المجلس النيابي في أي موضوع يراه مناسبا.

لكن الحجار أعرب في تصريح لـ«الأنباء» عن اعتقاده ان توجيه مثل هذه الرسالة الى المجلس النيابي لا يخدم هدف تأليف الحكومة في ظل الوضع السياسي القائم، ورأى ان هناك طرفا اسمه حزب الله يريد ان يفرض اعرافا جديدة على الدستور بعدما أخرج ورقة تمثيل النواب الستة، معتبرا ان حزب الله يريد ان يقول للفرقاء السياسيين ولكل اللبنانيين ان الحكومة يؤلفها الرئيس المكلف بالتعاون مع رئيس الجمهورية وهما يوقعان على مراسيم التأليف انما ذلك لا يكفي لإصدار اي تشكيلة ما لم يكن توقيعه عليها. وقال الحجار ان فرض تمثيل احد النواب الستة المحسوبين على حزب الله، يعني انه يريد ان يقتطع تمثيلا اضافيا في الحكومة لاعتقاده بأن التوازنات في الداخل اللبناني والمنطقة تمكنه من ان يكون تمثيله اكبر وهو حر في ذلك، مؤكدا ان الرئيس المكلف سعد الحريري حر ايضا في ان يقبل او يرفض طالما ان الدستور منحه صلاحية التأليف.

وأشار الحجار الى ان صيغة الـ32 وزيرا سبق وان طرحت في الأيام الأولى لمشاورات التأليف وكان هناك رفض صارم من قبل الرئيس الحريري لأنه لا يجوز ابتداع معايير او معادلات جديدة على تأليف الحكومات تخل بالتوازن الداخلي اللبناني وتحديدا التوازنات الطائفية.

وشدد الحجار على أهمية التسوية الرئاسية التي قامت من اجل مصلحة لبنان واستقراره وعدم تعطيل المؤسسات، مؤكدا إصرار الرئيسين عون والحريري على هذه التسوية.